



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

Characteristics of delegation of administrative authority in the Iraqi legal system

Professor .Dr .Ali Reza

Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran

sahib.mutter1970@gmail.com

The researcher. sahib mutar khabd

Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran

sahib.mutter1970@gmail.com

Article info.

Article history:

- Received 14 June 2024
- Accepted 13 January 2025
- Available online 1 March 2025

Keywords:

- The nature of public authority
- administrative organization
- the concept of delegating jurisdiction
- lack of focus
- the resulting impact on government performance

Abstract: This study summarizes the search for the characteristics of delegation as a balanced system and as a method to improve administrative performance in application of laws and regulations to break administrative bureaucracy and maintain the necessary controls and oversight to limit any abuse or abuse of delegated authority. Administrative delegation is of great importance in achieving flexibility and speed in making decisions, and reducing the burden on higher authorities. However, at the same time, it may lead to ambiguity of powers and weak oversight of the exercise of delegated authority, which may open the door to the abuse of this authority unless it is governed by restrictions and controls.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

خصائص تفويض السلطة الإدارية في النظام القانوني العراقي

أ.د. علي رضا دبيرانيا

كلية الحقوق، جامعة قم، قم، ايران

sahib.mutter1970@gmail.com

الباحث. صاحب مطر خباط

كلية الحقوق، جامعة قم، قم، ايران

sahib.mutter1970@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٤ / حزيران / ٢٠٢٤
- القبول : ١٣ / كانون الثاني / ٢٠٢٥
- النشر المباشر : ١ / آذار / ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

- ماهية السلطة العامة
- التنظيم الاداري
- مفهوم تفويض الاختصاص
- عدم التركيز
- الاثر المترتب على الاداء الحكومي

الخلاصة: تتلخص هذه الدراسة في البحث عن خصائص التفويض كنظام متوازن وكأسلوب

لتحسين الأداء الإداري تطبيقاً للقوانين والأنظمة لكسر البيروقراطية الإدارية وبين الحفاظ

على الضوابط والرقابة اللازمة للحد من أي إساءة استخدام أو تجاوزات للسلطة المفوضة.

فالتفويض الإداري له أهمية كبيرة في تحقيق المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، وتخفيف

العبء عن الجهات العليا، إلا أنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى غموض الاختصاصات وضعف

الرقابة على ممارسة السلطة المفوضة، مما قد يفتح الباب أمام إساءة استخدام هذه السلطة

مالم يكن محكوماً بقيود وضوابط .

© ٢٠٢٣ , كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً : المدخل التعريفي

من المسلم به وفقاً للقواعد التقليدية مبدأ شخصية العمل فمن أسند له اختصاص معين بموجب الدستور أو القانون وجب عليه ممارسة هذا الاختصاص بنفسه وذلك لأن الاختصاص الذي يقرره القانون لرجل الإدارة لا يعتبر حقاً له يتصرف به بمحض إرادته بل وظيفة عليه مباشرتها ولا يحق له أن يعهد بها إلى غيره إلا بموجب نص قانوني يسمح بذلك على اعتبار أن عنصر الاختصاص في القرار الإداري يعد من النظام العام لا يجوز مخالفته أو الاتفاق على خلافه وبما أن هذه المسلمات لم تصمد أمام تزايد الأعباء الإدارية وتنوع حاجات الناس وما حصل من تطور في وظيفة الدولة وتعاضل دورها وتحويلها من دولة حارسة إلى دولة تتدخل في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارية والصناعية وغيرها يضاف لهذا أن تركيز السلطة أو الصلاحية بيد أشخاص محددين أثقل من كاهل القيادات الإدارية العليا

وكما أن التفويض يساهم في تخفيف الأعباء عن المستويات الإدارية العليا وتمكينها من التركيز على وضع السياسات وتخطيط الاستراتيجيات وتوجيه الأداء العام للجهة الحكومية. وهذا بدوره يعزز فاعلية الأداء الإداري على المستوى الكلي.

ومع ذلك، فإن سوء استخدام التفويض أو غياب الضوابط والرقابة عليه قد يؤدي إلى سلبات مثل تجاوز الصلاحيات المفوضة أو تدخل الاختصاصات أو انعدام المساءلة. لذلك، يجب أن يكون التفويض محكوماً بإطار قانوني وإداري

واضح كما أن هناك حاجة لوجود آليات رقابية فعالة على ممارسة السلطات المفوضة، بما في ذلك التقارير الدورية والمراجعات والتقييمات. وكذلك وجود نظام فعال للمساءلة والمحاسبة على ممارسة السلطات المفوضة في مجمل الأمر، فإن التفويض في القرار الإداري له أثر إيجابي كبير على أداء الحكومة من خلال تسريع القرارات وتحسين الاستجابة للمتغيرات وتفرغ المستويات العليا للتركيز على الوظائف الاستراتيجية. ولكن هذا يتطلب وجود إطار قانوني وإداري صارم ينظم ممارسة التفويض ويضمن المساءلة والرقابة الفعالة عليه.

أولاً: مشكلة موضوع الدراسة

اشكالية تفويض السلطة وأثره على أداء الحكومة وفعالية هذا الأداء وما تعانيه الأجهزة الحكومية من مظاهر تركيز السلطة واحتكارها في يد عدد محدود من الرؤساء الأمر الذي يترتب عليه حدوث اختناقات في العمل وتأخير في إنجاز الأعمال وتعطيل مصالح المواطنين المستفيدين من خدمات تلك الأجهزة وفي ذات الوقت تخفيف العبء عن المديرين في المؤسسات العامة ولتشخيص الحالات السلبية لظاهرة تركيز واحتكار القرار الإداري بيد الرؤساء فقط دون إشراك المرؤوسين وتسلط الضوء على حدود وقيود وضوابط التفويض بهدف النهوض بالواقع.

ثانياً: الأهمية وضرورة البحث

النظام القانوني للتفويض يعزز من الشفافية في العمل الحكومي. فعندما تكون الصلاحيات والمسؤوليات محددة بوضوح، يصبح من الصعب إخفاء المعلومات أو إساءة استخدام السلطة والتفويض يساعد على تحقيق اللامركزية في صنع القرار. بدلاً من تركيز السلطة في جهة واحدة، يتم توزيعها على مختلف المستويات الإدارية. هذا يعزز من مشاركة الموظفين وتمكينهم.

نظام التفويض القانوني يساهم في تسريع عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها. فعندما يكون للموظفين الصلاحيات اللازمة، لا يحتاجون إلى الرجوع إلى المسؤولين العليا في كل مرة، ما ينعكس على سرعة وكفاءة العمل الحكومي ككل.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

١. بيان ماهية السلطة العامة وشرعيتها ؟
٢. بيان الأحكام العامة لركن الاختصاص في القرار الإداري باعتباره من النظام العام
٣. بيان مفهوم التفويض الإداري
٤. بيان كيف نظم القانون العراقي والمصري واللبناني قواعد التفويض في القرار الإداري

رابعاً: خطة الدراسة

وبغرض اثراء الموضوع بالإجابة على الإشكالية بالكيفية المطلوبة نرى انه من المفيد تقسيم الموضوع وفق الخطة التالية:-
المبحث الاول:- خصائص تفويض السلطة الإدارية كأسلوب يجمع بين الرقابة والمحاسبة والتفويض .
المطلب الاول:- خصائص تفويض السلطة الإدارية في النظام القانوني العراقي وأثره على عمل الحكومة.
المطلب الثاني:- تفويض السلطات الإدارية في الدستور العراقي النافذ و القوانين والأنظمة .
المبحث الثاني :- تفويض الصلاحيات ورقابة السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية العليا ومحاكم القضاء الإداري عليها .
المطلب الاول :- أثر تفويض الصلاحيات الإدارية على جودة الحكم و على أداء الحكومة العراقية في تقديم الخدمات للمواطنين.

المطلب الثاني:- أثر التفويض الإداري على توزيع السلطات والتنمية التشاركية العامة للمواطنين ولا مركزية السلطة الإدارية والحد من صلاحيات الحكومة في العراق.

المبحث الأول - خصائص تفويض السلطة الإدارية كأسلوب يجمع بين الرقابة والمحاسبة والتفويض

تفويض السلطة الإدارية هو عملية منح السلطة والصلاحيات لمؤسسات أو أفراد آخرين داخل الحكومة. بهدف تنظيم العمل الإداري وتسهيل اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات فيمكن أن يكون لتفويض السلطة تأثير كبير على أداء الحكومة، وذلك بتحسين فعالية العمل الإداري وتعزيز الشفافية والمساءلة.

بالنسبة للعراق، خصائص تفويض السلطة الإدارية تحمل تحديات عديدة وبعد الانتقال من النظام السابق، تعاني الحكومة العراقية من ضعف في الهيكل الإداري والفساد، مما يؤثر سلباً على أداء الحكومة لكنها تعمل على تعزيز تفويض السلطة من خلال تطوير اللوائح والقوانين التي تنظم عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك بهدف ذلك إلى تحسين كفاءة الإدارة العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبالتالي تعزيز أداء الحكومة^(١) (نايف، محمد، ١٩٩٢، ص ٣٦).

بشكل عام، إذا تم تنفيذ تفويض السلطة الإدارية بشكل صحيح وتوفرت الإطارات القانونية والمؤسسية المناسبة، فإنه يمكن أن يساهم في تحسين أداء الحكومة من خلال تحويل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الجهات المفوضة، حيث يمكن لتفويض السلطة أن يسمح باتخاذ القرارات على المستويات الأدنى، مما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرار وتنفيذه وتحسين الكفاءة العامة للحكومة فعندما يتم تفويض السلطة، يصبح من الممكن توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح ومعروف، مما يعزز الشفافية ويقلل من التلاعب والفساد.

ومن خلال تفويض السلطة للمستويات المحلية، يتم تمكينهم من التعامل مباشرة مع المشكلات والتحديات المحلية واتخاذ القرارات المناسبة بناءً على احتياجات المجتمع المحلي كما انه يمكن تعزيز المساءلة من خلال تفويض السلطة، حيث يصبح من الأسهل تحديد المسؤوليات ومتابعة أداء الجهات المفوضة وتقييمها^(٢) (المنعم، عادل عبد، ١٩٩٤، ص ١٦).

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن تفويض السلطة يتطلب إطاراً قانونياً ومؤسسياً قوياً، بالإضافة إلى وجود ثقافة إدارية ملائمة وتدريب وتطوير الكوادر الإدارية إذا تم تنفيذه بشكل غير صحيح أو دون الإجراءات اللازمة، فإن تفويض السلطة قد يؤدي إلى تشتت الصلاحيات والتباين في أداء الجهات المفوضة، وقد يزيد من فرص وقوع الفساد والاختلالات الإدارية.

عليه، يجب أن يتم تنفيذ تفويض السلطة الإدارية بحكمة وبناءً على تحليل دقيق للوضع الحالي وظروف كل بلد. ينبغي توفير الدعم اللازم للجهات المفوضة من خلال توفير التدريب والموارد اللازمة، وضمان وجود آليات رقابة ومراجعة فعالة لضمان المساءلة ومكافحة الفساد.

المطلب الأول - خصائص تفويض السلطة الإدارية في النظام القانوني العراقي وأثره على عمل الحكومة

تفويض السلطة الإدارية في النظام القانوني العراقي يتم وفقاً لعدة خصائص تؤثر على عمل الحكومة^(٣) (الطيب، احمد، ١٩٨٨، ص ٣٤). حيث يحظى التفويض الإداري في العراق بدعم دستوري وتشريعي ويتضمن الدستور العراقي مبادئ تفويض السلطة الإدارية وتوزيع الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية والوزارات المختلفة حيث انه يتم توزيع السلطة الإدارية بين السلطات المركزية والمحلية في العراق فتحتوي الحكومة المركزية على وزارات ومؤسسات حكومية مختلفة تتولى تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية، بينما تتمتع السلطات المحلية ببعض الصلاحيات في إدارة الشؤون المحلية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

فيلعب التنسيق والتعاون بين الجهات الإدارية الدور الأساسي في تفويض السلطة وقد تكون هناك آليات وآليات تنسيق وتعاون تضمن تنسيق العمل وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة، وهذا يساهم في تحقيق التكامل والتنسيق في

العمل الحكومي كما يعزز التفويض الإداري مبادئ الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي وعندما يتم تفويض الصلاحيات، يكون من الضروري تحديد المسؤوليات وتوضيح الآليات المتبعة للمراقبة والتقييم. هذا يساهم في تعزيز الشفافية وإمكانية مراقبة أداء الجهات المفوضة ومساءلتها عن أعمالها^٤ (خليل، عثمان، ١٩٥٧، ص ١٥٦).

تسهم عملية تفويض السلطة في التطوير الإداري وتعزيز كفاءة العمل الحكومي من خلال تحويل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الجهات المفوضة، يتم تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات والبرامج بشكل أكثر فعالية ومرونة فتأثير تفويض السلطة الإدارية على عمل الحكومة في العراق يكون إيجابيًا في العديد من الجوانب

١. يمكن لتفويض السلطة الإدارية تمكين الجهات المفوضة من اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات بشكل أسرع وأكثر مرونة ويتيح هذا التحول للحكومة الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات ومتطلبات المجتمع وتحقيق نتائج أفضل^٥ (دوحان، صدام، ٢٠٠٥، ص ٣)

٢. من خلال تفويض الصلاحيات إلى الجهات المحلية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، يمكن تخفيف العبء على الحكومة المركزية وتوزيع العمل بشكل أفضل وهذا يسمح للحكومة بالتركيز على القضايا الاستراتيجية والسياسات الوطنية الرئيسية.

٣. يمكن لتفويض السلطة الإدارية تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عملية صنع القرار وعندما تتولى الجهات المحلية مسؤولية إدارة الشؤون المحلية، يمكنها أن تكون أكثر قربًا من السكان المحليين وتأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم وآرائهم^٦ (إبراهيم، عامر، ٢٠١٣، ص ١٤٣).

٤. من خلال توزيع الصلاحيات وتعريف المسؤوليات، يمكن تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي ويصبح من الأسهل للمواطنين والمجتمع المدني رصد أداء الجهات المفوضة ومراقبتها ومطالبتها بالمساءلة عن أعمالها.

٥. يعزز تفويض السلطة الإدارية القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في العراق من خلال تمكين الجهات المفوضة من اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحلية الملائمة، يمكن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في مختلف المناطق والمجالات. لضمان الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي في العراق، تم تبني قوانين في العراق تنص على حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات الحكومية. هذه القوانين تضمن الشفافية وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بأعمال الحكومة والقرارات المتخذة^٧ (سلمان، فوزي حسين، المجلد ١٥ العدد ٥٥، ص ٣٠٧) حيث يتم إعداد تقارير دورية ومراجعات داخلية وخارجية لتقييم أداء الجهات الحكومية وتتم هذه المراجعات بواسطة هيئات مستقلة مثل الجهاز المركزي للمراقبة المالية والهيئة العامة للمحاسبة وتهدف هذه التقارير والمراجعات إلى تقييم الأداء وتحديد أي خروقات أو فساد محتمل وضمان الشفافية والمساءلة .

يقوم البرلمان العراقي بممارسة دور الرقابة على الحكومة وأعمالها ويمكن للبرلمان تشكيل لجان خاصة للتحقيق في قضايا محددة ومراقبة أداء الوزراء والمسؤولين الحكوميين. يساهم هذا النوع من الرقابة في ضمان المساءلة والشفافية في العمل الحكومي^٨ (غزاوي، فحطان خلف، ص ١٨).

يوجد في العراق هيئات خاصة تعنى بمكافحة الفساد وضمان الشفافية والمساءلة وتشمل هذه الهيئات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومفوضية النزاهة والهيئة العامة لمكافحة الفساد وتعمل هذه الهيئات على تحقيق التحقيقات والملاحقات القانونية في حالات الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي.

يلعب الدور الإعلامي والمشاركة المجتمعية دورًا هامًا في ضمان الشفافية والمساءلة وتعمل وسائل الإعلام المستقلة على نشر المعلومات والتوعية بشأن أعمال الحكومة والكشف عن أي فساد محتمل بالإضافة إلى ذلك، يشارك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في رصد أداء الحكومة وتوفير آليات المساءلة والشفافية، ويتم تعزيز دورهم من خلال التواصل والحوار مع الحكومة^٩ (مولود، محمد عمر، ٢٠٠٤، ص ٩).

هذه هي بعض الآليات المستخدمة في العراق لضمان الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. ومع ذلك، قد تواجه العراق تحديات في تنفيذ هذه الآليات وضمان فعالية الشفافية والمساءلة، وقد تتطلب جهودًا مستمرة لتعزيزها وتحسينها.

المطلب الثاني - خصائص تفويض السلطات الإدارية في الدستور العراقي والقوانين والأنظمة وفي قرارات الوزارات والدوائر العراقية

تفويض السلطات الإدارية في الدستور العراقي والقوانين والأنظمة وفي قرارات الوزارات والدوائر العراقية يتم تحقيقه من خلال عدة خصائص وآليات، وينص الدستور العراقي على ضرورة فصل السلطات وتوزيعها بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. يتم تفويض صلاحيات الإدارة والتنفيذ للسلطة التنفيذية، وتحديدًا للوزارات والدوائر الحكومية، وذلك من خلال القوانين والأنظمة المعتمدة^{١٠} (الشكري، علي يوسف، ٢٠١٥، ص ١١).

كما يتم تفويض السلطات الإدارية من خلال القوانين والأنظمة التي تحدد صلاحيات الوزارات والدوائر العراقية وهذه القوانين والأنظمة تحدد اختصاصات كل وزارة ودائرة وتحدد الإجراءات والقواعد التي يجب اتباعها في تنفيذ السلطات الإدارية.

يتم تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال ضمان وجود آليات للمساءلة والرقابة على استخدام السلطات الإدارية. تتضمن هذه الآليات إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية وتقديم التقارير والمسائلة البرلمانية والرقابة من قبل هيئات مكافحة الفساد والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وتتضمن خصائص تفويض السلطات الإدارية ضمان حماية حقوق المواطنين واحترام الحقوق الأساسية والحريات العامة وعليه يجب على الوزارات والدوائر العراقية العمل وفقًا للقانون وتوفير الخدمات والحقوق المشروعة للمواطنين والتعامل معهم بشفافية وعدالة.

تعزز القوانين والأنظمة في العراق المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة ويتم تشجيع المواطنين والمنظمات غير الحكومية على المشاركة في عملية صنع القرار وتقديم الملاحظات والمقترحات لتحسين الأداء الإداري وتوفير الشفافية والمساءلة^{١١} (سلمان، ص ٢٨٦).

من الجدير بالذكر أنه يمكن أن تختل بعض الخصائص المحددة لتفويض السلطات الإدارية في الدستور العراقي والقوانين والأنظمة وقرارات الوزارات والدوائر العراقية قد تختلف وفقًا للقوانين والتشريعات النافذة في العراق والتطورات الحالية لذا، من المهم الرجوع إلى القوانين والأنظمة النافذة والمصادر الرسمية للحصول على معلومات أكثر تحديدًا حول هذه الخصائص وكيفية تطبيقها في العمل الحكومي في العراق.

في العراق، هناك عدة آليات تستخدم للمراقبة والرقابة على استخدام السلطات الإدارية حيث يلعب البرلمان دورًا هامًا في مراقبة استخدام السلطات الإدارية ويتم مناقشة قرارات الوزارات والدوائر الحكومية في البرلمان، ويطلب النواب بتوضيح وتفسير تلك القرارات وتقديم التقارير المطلوبة كما يمكن للبرلمان تشكيل لجان خاصة للتحقيق في قضايا فساد أو انتهاكات محتملة^{١٢} (الشكري، علي يوسف، ص ١١٣).

توجد في العراق هيئات مكافحة الفساد مثل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والهيئة العامة للرقابة المالية وتعمل هذه الهيئات على مراقبة أداء الوزارات والدوائر الحكومية ومكافحة الفساد وتقديم التوصيات واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في حالة وجود انتهاكات وتقوم الجهات الإدارية ذات الاختصاص بإجراء المراجعات الداخلية للوزارات والدوائر الحكومية وتهدف هذه المراجعات إلى التحقق من تنفيذ القوانين والأنظمة واستخدام السلطات الإدارية بشكل صحيح وفعال، وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

يقوم القضاء في العراق بدور هام في مراقبة استخدام السلطات الإدارية حيث يتم تقديم الشكاوى والدعاوى إلى المحاكم للنظر في القضايا المتعلقة بأعمال الإدارة ومراقبة تطبيق القوانين والأنظمة.

تلعب المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورًا هامًا في مراقبة استخدام السلطات الإدارية ويمكن للمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والمواطنين عمومًا رصد الانتهاكات وتقديم الشكاوى والتقارير والضغط لتحقيق الشفافية والمساءلة^{١٣} (سلمان، ص ٢٩٣).

المبحث الثاني :- تفويض الصلاحيات ورقابة السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية العليا ومحاكم القضاء الإداري عليها

تفويض الصلاحيات الإدارية في القرارات الصادرة عن السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الإدارية العراقية يتم وفقًا للنظام القانوني العراقي فنجد انه يتمتع القضاء في العراق بالاستقلالية في اتخاذ قراراته والتصرف بصلاحياته الإدارية. يتم تعيين القضاة وتعيينهم وفقًا للإجراءات المحددة بالقانون، ويتم حماية استقلاليتهم وحصانتهم لضمان أن يكونوا قادرين على أداء واجباتهم بحيادية وعدالة^{١٤} (المنعم، ص ٢٧).

فتمتع المحاكم في العراق بصلاحيات الفصل في النزاعات القانونية واتخاذ القرارات ويمكن للمحاكم أن تصدر أحكامًا بشأن القضايا المدنية والجنائية والإدارية وتقوم بفصل النزاعات بين الأفراد والجهات الإدارية.

تلعب المحاكم العراقية دورًا هامًا في مراقبة السلطة التنفيذية والتأكد من أنها تقوم بتنفيذ القوانين والأنظمة بطريقة قانونية وعادلة ويمكن للمحاكم إلغاء القرارات الإدارية غير القانونية أو التدخل فيها إذا تبين أنها تتعارض مع القانون أو حقوق المواطنين.

يحق للأفراد والجهات القانونية المتأثرة بقرارات السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الإدارية العراقية تقديم استشارات أو طعون ضد هذه القرارات وعليه يتم إجراء إجراءات الاستشكال والطعن وفقًا للإجراءات المحددة بالقانون، ويتم فحص القرارات والتأكد من قانونيتها وشرعيتها^{١٥} (الشكري، ص ١١٣).

قد تصدر المحاكم أو الهيئات القضائية العليا في العراق قرارات وتوجيهات تتعلق بالسلطة التنفيذية ويتم توجيه السلطة التنفيذية من خلال القرارات القضائية للتأكيد على تنفيذ القوانين والأنظمة بشكل صحيح وفقًا للقانون والدستور.

يمكن للمحاكم العراقية إلغاء القرارات الإدارية غير القانونية في إطار نظام العدالة العراقي، تعتبر المحاكم المختصة الجهة المسؤولة عن مراجعة القرارات الإدارية وفحص صحتها وشرعيتها^{١٦} (المنعم، ص ٢٨).

إذا اعتبر الشخص أو الجهة المتأثرة بالقرار الإداري أنه غير قانوني أو يتعارض مع حقوقهم، فيمكنهم تقديم استشكال أو طعن أمام المحكمة المختصة ويتم تقديم الاستشكال أو الطعن وفقًا للإجراءات المحددة بالقانون، ويتم تقديم الحجج والأدلة التي تدعم أن القرار غير قانوني أو غير عادل.

بعد استلام الاستشكال أو الطعن، تقوم المحكمة بمراجعة القرار الإداري والنظر في صحته وشرعيته ومدى توافقه مع القوانين والأنظمة المعمول بها. إذا وجدت المحكمة أن القرار غير قانوني أو يتعارض مع القوانين، فإنها يمكنها إلغاء القرار أو تعديله أو إصدار حكم بشأنه.

يهدف هذا النظام إلى ضمان العدالة وحماية حقوق المواطنين من قرارات إدارية غير قانونية أو ظالمة. يجب على القضاء التحقق من امتثال القرارات الإدارية للقانون والعدالة، وتوفير وسيلة للطعن أو الاستشكال في حالة وجود تجاوزات أو أخطاء في تلك القرارات ويمكن للمحكمة أن تصدر حكمًا بشأن القرار الإداري دون الحاجة إلى إلغاؤه وعندما يتقدم الشخص أو الجهة المعنية بطلب استشكال أو طعن في القرار الإداري أمام المحكمة، يمكن للمحكمة أن تقرر بشكل مستقل بشأن الصحة القانونية والشرعية للقرار^{١٧} (سلمان، ص ٢٩٨).

إذا وجدت المحكمة أن القرار الإداري قانوني وصحيح ولا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها، فإنها قد تصدر حكمًا يؤكد صحة وسلامة القرار وينظر في النزاع القانوني الذي قدمه الشخص أو الجهة المتأثرة وفي هذه الحالة، يتم تثبيت القرار الإداري وتنفيذه وفقًا لما تقررته المحكمة.

ومع ذلك، إذا وجدت المحكمة أن القرار الإداري غير قانوني أو يتعارض مع القوانين والأنظمة، فإنها يمكنها إلغاء القرار أو تعديله بموجب حكمها. يعتمد ذلك على التقييم القانوني الذي تجريه المحكمة وفقاً للأدلة والحجج المقدمة. يتوقف قرار المحكمة بشأن القرار الإداري على التحقيق في صحته وشرعيته وتوافقه مع القوانين والأنظمة. قد يؤدي هذا إما إلى تأكيد القرار الإداري أو إلغائه أو تعديله، وفقاً للظروف والمعايير المعمول بها في النظام القانوني المعمول به في العراق^{١٨} (نايف، ص٤٣).

المطلب الاول- أثر تفويض الصلاحيات الإدارية على جودة الحكم و على أداء الحكومة العراقية في تقديم الخدمات للمواطنين

تفويض الصلاحيات الإدارية يعني منح السلطة والمسؤولية للجهات الإدارية المختلفة في الحكومة لاتخاذ القرارات وتنفيذها في مجالات محددة وقد يكون لهذا التفويض أثر كبير على جودة الحكم وأداء الحكومة العراقية في تقديم الخدمات للمواطنين، وذلك بتفويض الصلاحيات الإدارية، يمكن للجهات الإدارية اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر مرونة، دون الحاجة إلى موافقة مركزية لكل قرار وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين استجابة الحكومة وتسريع تقديم الخدمات للمواطنين.^{١٩} (الشكري، ص١١٥).

بفضل التفويض، يمكن توزيع الموارد بشكل أكثر فعالية وفقاً لاحتياجات كل جهة إدارية ويمكن للجهات المختصة استخدام الموارد بطريقة تتناسب مع أولوياتها وتحقق أفضل قيمة ممكنة للمواطنين.

وبتفويض الصلاحيات، يمكن توسيع نطاق المساءلة وتحمل الجهات الإدارية بالمسؤولية عن أداء وتنفيذ القرارات ويمكن للمواطنين والمجتمع المدني مراقبة أداء هذه الجهات ومطالبتها بالمساءلة عن أي تقصير أو فساد.^{٢٠} (شاكر، مؤيد عبد الكريم ١٩٨٤، ص٢٥) فتفويض الصلاحيات، يمكن للجهات الإدارية تبني الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات

ومع ذلك، يجب مراعاة بعض العوامل المهمة لضمان نجاح التفويض وتحقيق تحسينات في جودة الحكم وأداء الحكومة، ومن هذه العوامل ان يكون هناك وضوح السلطات والمسؤوليات، توفر الموارد اللازمة، التدريب والتطوير المستمر للموظفين، ووجود آليات رقابية فعالة للتأكد من استخدام الصلاحيات بطريقة شفافة ومسؤولة.

لضمان نجاح التفويض الجيد للصلاحيات الإدارية، يجب مراعاة العوامل التالية:

١. يجب تحديد بوضوح السلطات والمسؤوليات المفوضة لكل جهة إدارية. يجب أن يكون لدى كل جهة إدارية فهم واضح لنطاق صلاحياتها ومسؤولياتها، بما في ذلك الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والرقابية^{٢١} (المنعم، ص٢١).

٢. يجب توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للجهات الإدارية لتنفيذ المهام المفوضة إليها وأن تكون لديها القدرة على إدارة وتوجيه هذه الموارد بطريقة فعالة وفعالة.

٣. يجب توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين العاملين في الجهات الإدارية المفوضة بالصلاحيات ويساعد التدريب على تطوير المهارات والمعرفة اللازمة لتنفيذ المهام بكفاءة وفعالية^{٢٢} (الطيب، ص٤٣).

٤. يجب وجود آليات رقابية فعالة للتأكد من استخدام الصلاحيات بشكل مسؤول وشفاف ويمكن أن تشمل آليات الرقابة التدقيق الداخلي، والرقابة القضائية، والرقابة الشعبية، ووسائل أخرى للمراقبة والتقييم.

٥. يجب تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات الإدارية المختلفة ومع المواطنين ويساهم التواصل المستمر والفعال في تحسين التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، مما يعزز جودة الحكم وأداء الحكومة

٦. يجب وجود نظام قانوني قوي يضمن المساءلة عند سوء الاستخدام أو التجاوز في استخدام الصلاحيات ويجب أن يكون هناك آليات للتحقيق في الشكاوى والبلاغات ومعاقبة المسؤولين عن أي تجاوزات^{٢٣} (خليل، ص١٧٨).

باختصار، يجب مراعاة هذه العوامل المهمة لضمان نجاح التفويض الجيد للصلاحيات الإدارية. من خلال تحقيق الوضوح والتوازن والمساءلة، يمكن تعزيز فعالية العمل الإداري وتحسين جودة الحكم وأداء الحكومة في تقديم الخدمات للمواطنين تفويض الصلاحيات الإدارية يعني منح السلطة والمسؤولية للجهات الإدارية المختلفة في الحكومة

لاتخاذ القرارات وتنفيذها في مجالات محددة. قد يكون لهذا التفويض أثر كبير على جودة الحكم وأداء الحكومة العراقية في تقديم الخدمات للمواطنين، وذلك بتفويض الصلاحيات الإدارية، يمكن للجهات الإدارية اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر مرونة، دون الحاجة إلى موافقة مركزية لكل قرار وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين استجابة الحكومة وتسريع تقديم الخدمات للمواطنين.

وبفضل التفويض، يمكن توزيع الموارد بشكل أكثر فعالية وفقاً لاحتياجات كل جهة إدارية ويمكن للجهات المختصة استخدام الموارد بطريقة تتناسب مع أولوياتها وتحقق أفضل قيمة ممكنة للمواطنين بتفويض الصلاحيات، يمكن للجهات الإدارية تبني الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات ويمكنها تجربة حلول جديدة وتطوير أساليب عمل أكثر فعالية لتحقيق أهدافها.

ومع ذلك، يجب مراعاة بعض العوامل المهمة لضمان نجاح التفويض وتحقيق تحسينات في جودة الحكم وأداء الحكومة. من هذه العوامل: وضوح السلطات والمسؤوليات، توفر الموارد اللازمة، التدريب والتطوير المستمر للموظفين، ووجود آليات رقابية فعالة للتأكد من استخدام الصلاحيات بطريقة شفافة ومسؤولة^{٢٤} (دوحان، ص ٥).

لتعزيز التواصل والتعاون بين الجهات الإدارية المختلفة في العراق، يمكن إنشاء هيكل تنظيمية تجمع بين ممثلين من الجهات الإدارية المختلفة. يمكن أن تكون لهذه الهياكل أهداف محددة مثل تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود، وحل المشكلات المشتركة ويمكن أن تتخذ هذه الهياكل شكل لجان أو فرق عمل تعمل بشكل منتظم ويجب تعزيز التواصل الرسمي بين الجهات الإدارية المختلفة عبر استخدام وسائل الاتصال الرسمية مثل البريد الإلكتروني، والاجتماعات الدورية، والتقارير المشتركة ويساهم الاتصال الرسمي في توفير قنوات تواصل مستمرة وفعالة لتبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المعنية ويمكن تنظيم ورش العمل والاجتماعات المشتركة بين الجهات الإدارية لمناقشة القضايا المشتركة وتبادل الخبرات والمعرفة ويمكن أن تكون هذه الفعاليات فرصة للتعرف على أعضاء الجهات الأخرى وبناء علاقات مهنية وشخصية قوية^{٢٥} (الشكري، ص ١١٢).

فيجب تشجيع الجهات الإدارية على اعتماد ثقافة تنظيمية مشتركة تعزز التواصل والتعاون ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز قيم التعاون والمشاركة، وإنشاء نظام مكافآت يشجع على التعاون وتبادل المعرفة، وتعزيز روح الفريق والعمل المشترك وأخيراً يمكن تنفيذ مشاريع مشتركة بين الجهات الإدارية المختلفة، حيث يعملون سوياً على تحقيق أهداف محددة ويمكن أن تشمل هذه المشاريع تطوير السياسات والإجراءات المشتركة، وتبادل الموارد والخبرات، وتقاسم المعرفة والتكنولوجيا.

باستخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل البرامج الإلكترونية للتواصل والتعاون، مثل منصات العمل التعاوني عبر الإنترنت وأنظمة إدارة المشاريع ويمكن أن تساهم هذه التقنيات في تبسيط عمليات التواصل والتعاون وتعزيز التنسيق بين الجهات الإدارية^{٢٦} (إبراهيم، ص ٢١٣).

يمكن تنظيم برامج تدريبية وورش عمل مشتركة تهدف إلى تنمية المهارات اللازمة للتواصل والتعاون الفعال بين الجهات الإدارية ويمكن أن تشمل هذه البرامج تدريبات على مهارات الاتصال، وإدارة الصراعات، والتفاوض، والعمل الجماعي. يجب أن يتم تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الجهات الإدارية المختلفة، بما في ذلك الاحترام للتنوع والتعددية الثقافية والتنظيمية ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير التدريب والتوعية بالتفاهم الثقافي وتطوير سياسات تعزز التنوع والشمولية^{٢٧} (مولود، ص ٦).

من المهم أن يتم تبني هذه الإجراءات على مستوى القيادة العليا وأن يتم دعمها بشكل كامل من قبل الجهات الإدارية المختلفة. تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات الإدارية يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة العمل وتحقيق الأهداف المشتركة في العراق.

المطلب الثاني – أثر التفويض الإداري على توزيع السلطات والتنمية التشاركية العامة للمواطنين ولا مركزية السلطة الإدارية والحد من صلاحيات الحكومة في العراق

التفويض الإداري يشير إلى نقل سلطات وصلاحيات معينة من الجهة الحكومية المركزية إلى الجهات الإدارية المحلية أو الجهات الفرعية. يمكن أن يكون للتفويض الإداري تأثيرات متعددة على توزيع السلطات والتنمية التشاركية العامة للمواطنين ومركزية السلطة الإدارية وصلاحيات الحكومة في العراق^{٢٨} (سلمان، ص ٣١١).

يمكن أن يؤدي التفويض الإداري إلى توزيع أكبر للسلطات والصلاحيات بين الجهات الإدارية المحلية والفرعية في العراق وأن يمنح ذلك الجهات المحلية قدرًا أكبر من المرونة والتخصص في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشؤون المحلية، وبالتالي يمكن أن يزيد من قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

يمكن أن يساهم التفويض الإداري في تعزيز التنمية التشاركية العامة للمواطنين في العراق من خلال منح الجهات المحلية صلاحيات أوسع، يمكن للمواطنين المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم المحلية ويمكن تشجيع المشاركة المجتمعية والمواطنة النشطة وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية^{٢٩} (غزاوي، ص ١٤).

قد يؤدي التفويض الإداري إلى تقليل مركزية السلطة الإدارية في العراق وعندما تحصل الجهات المحلية على صلاحيات أوسع، يقل السيطرة والتحكم من الحكومة المركزية في عملية صنع القرارات المحلية وهذا يعني أن السلطة والصلاحيات يتم توزيعها بشكل أكبر بين العديد من الجهات الإدارية المستقلة.

قد يقتصر التفويض الإداري على بعض صلاحيات الحكومة المركزية في العراق بمجرد نقل الصلاحيات إلى الجهات المحلية، يمكن أن يكون للحكومة المركزية صلاحيات أقل في بعض المجالات وقد يؤدي ذلك إلى تغير في دور الحكومة المركزية من تنفيذ السياسات إلى الرقابة والتوجيه للجهات المحلية والتفويض الإداري في العراق يشكل جزءًا من الجهود المستمرة لتعزيز اللامركزية الإدارية وتعزيز دور الجهات المحلية في إدارة الشؤون المحلية. تاريخيًا، كانت السلطة الإدارية في العراق تركز بشكل كبير في الحكومة المركزية، ولكن بعد العام ٢٠٠٣، بدأت الجهود لتحقيق التفويض الإداري ونقل بعض الصلاحيات إلى الجهات المحلية^{٣٠} (مولود، ص ٧).

من خلال التفويض الإداري، يتم تمكين الجهات المحلية في العراق من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية، مثل تخطيط التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد المحلية يتم تعزيز دور المواطنين في عملية صنع القرار من خلال المشاركة المجتمعية والمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية التي تؤثر على حياتهم.

مع ذلك، يجب أن نلاحظ أن العملية تتطلب توازنًا حساسًا بين التفويض الإداري والحفاظ على وحدة الدولة وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية. يجب أن تظل الحكومة المركزية للعراق لديها دور رقابي وتوجيهي وتوفير الدعم والموارد اللازمة للجهات المحلية لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العامة بشكل عادل وفعال في جميع أنحاء البلاد^{٣١} (الشكري، ص ١٢١).

إن التفويض الإداري يُعد أداة هامة في تعزيز التنمية التشاركية وتوزيع السلطات في العراق، ويمكن أن يساهم في تعزيز الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

وهناك أسلوبان في التفويض الأول التفويض في الاختصاص يعتبر المفوض اليه هو المسؤول عن التصرفات التي مارسها في اطار الاختصاص المفوض له ، وذلك ان القرار الصادر عنه يعتبر قرار لقرار المفوض المسؤولية تقع على عاتق المفوض اليه.

والثاني التفويض في التوقيع فأن المسؤولية عن الاضرار التي تلحق بالغير من جراء التصرفات الموقع عليها بناءً على تفويض فأنها تنصرف الى الاصيل باعتبار ان المفوض اليه يتصرف بأسم المفوض ولحسابه في حين تفويض الاختصاص هو نقل المكنة القانونية في اتخاذ القرار من صاحب الاختصاص الاصيل الى الشخص المفوض اليه.

وفي المبدأ العام لابد للقانون بقواعده الملزمة مراعاة ومسيرة الحاجات المتزايدة للمجتمع البشري وما يطرأ عليه من تغيرات وتطورات ومن هذه الزاوية يتدخل المشرع لابتكار السبل القانونية لتبسيط الاجراءات بما يؤمن خلق التوازن في النظام القانوني للوظيفة العامة من خلال فسخ المجال لتفويض جزء من الصلاحيات من قبل الرئيس الاعلى للمرؤوسين (رزاق، وجناء، ٢٠٢٣، ص ٥٥٤).

مكن نقل مجموعة متنوعة من الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى الجهات المحلية في العراق، وتشمل بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

١. التخطيط والتنمية المحلية
يمكن أن تنتقل صلاحيات التخطيط والتنمية المحلية من الحكومة المركزية إلى الجهات المحلية. وبذلك تتمكن الجهات المحلية من وضع استراتيجيات التنمية المحلية وخطط التطوير الشاملة وتنفيذها بناءً على احتياجات المناطق المحلية الخاصة بها.
٢. الخدمات العامة
يمكن نقل صلاحيات تقديم الخدمات العامة إلى الجهات المحلية. وتشمل هذه الخدمات القطاعات المختلفة مثل النقل العام، وتوفير المياه والصرف الصحي، والتعليم المحلي، والرعاية الصحية المحلية والأمان العام.
٣. البنية التحتية والتطوير العمراني
يمكن تحويل صلاحيات بناء البنية التحتية المحلية إلى الجهات المحلية، وتشمل ذلك تنفيذ وصيانة الشوارع والطرق المحلية، وتزويد الكهرباء والاتصالات، وتوفير الإسكان وتنمية المناطق العشوائية.
٤. الشؤون الثقافية والرياضية
يمكن تفويض صلاحيات إدارة الشؤون الثقافية والرياضية إلى الجهات المحلية، بما في ذلك تنظيم الفعاليات الثقافية والرياضية المحلية وتطوير المرافق الثقافية والرياضية.
٥. الزراعة والثروة الحيوانية
يمكن نقل صلاحيات الزراعة وإدارة الثروة الحيوانية إلى الجهات المحلية، وذلك لتعزيز الاستدامة الزراعية وتطوير القطاع الزراعي في المناطق المحلية.
٦. البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية
يمكن أن تحول صلاحيات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية إلى الجهات المحلية، وذلك للعمل على حماية التراث البيئي المحلي والتعامل مع قضايا البيئة والتغير المناخي على المستوى المحلي (الشكري، ص ١٢٣).

التوصيات:

١. ضرورة مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المنظمة لآليات التفويض الإداري وضرورة تحديد نطاق السلطات القابلة للتفويض بوضوح وفق معايير موضوعية وضرورة تعزيز الضمانات القانونية لممارسة التفويض وحماية حقوق المفوضين وضرورة استحداث آليات رقابية فعالة لمتابعة ممارسة السلطات المفوضة.
٢. ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية في متابعة التزام المفوضين بالضوابط القانونية وضرورة ربط نظم الحوافز والمكافآت بمؤشرات أداء المفوضين وضرورة تنظيم برامج تدريبية متخصصة لتنمية مهارات المفوضين في ممارسة صلاحياتهم.
٣. ضرورة تعزيز الكفاءات القيادية والإدارية لدى المسؤولين عن التفويض.
٤. يجب إنشاء أطر قانونية واضحة ومحددة لتنظيم عمليات التفويض، تضمن حقوق وواجبات جميع الأطراف المعنية ومن الضروري توفير برامج تدريبية للموظفين لتعزيز مهاراتهم في اتخاذ القرارات وإدارة العمليات المفوضة.

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذا البحث الخصائص التي يتصف بها التفويض وفقاً للنظام القانوني العراقي والاثـر المترتب على الأداء الحكومي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والسرعة والمرونة بما يتناسب مع اولويات الحكومة في ممارستها لعملها الوظيفي لضمان نجاح التفويض كـأسلوب اداري مع بقاء عنصر المحاسبة والمساءلة من خلال الرقابة التي تفرضها الأجهزة المشكلة كـديوان الرقابة المالية في تشخيص الأخطاء وهيئة النزاهة في محاسبة المخالفين وما يعرض على المحاكم المختصة بموجب الولاية العامة لها في تعديل وإلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون . كما اتضح لنا بان التفويض يمكن الإدارات العليا الاستفادة من الوقت والموارد بكفاءة اعلى حيث يتم تنظيم العمل بشكل يحقق أقصى استفادة من الموارد المتاحة مع الحفاظ على جودة الأداء. وان الرئيس الناجح هو الذي يُتقن هذه المهارة ويحدد الأولويات بوضوح ويخصص الوقت والموارد بشكل يتناسب مع أهمية كل مهمة وذلك بإسناد السلطة أو المسؤولية لشخص أقل درجة من المفوض لتنفيذ أنشطة معينة ويعزز الثقة ويرفع الروح المعنوية ويشجع الإنتاجية والكفاءة العالية ويولد ثقافة الحماس والابتكار والإبداع والتعاون والانفتاح ويُسهـم التفويض في تفرغ الإدارات العليا او العامة للقيام بالمهام الأكثر أهمية ممّا يُعزّز ويبسط الإجراءات ويؤدي الى رفع الأداء بترك المهام الاعتيادية التي يمكن لرؤساء التشكيلات الادني إنجازها، وتحمل المسؤولية تجاهها، كما يعد هذا الأسلوب مُحَقِّزاً للمُوظَّفين ومشجِعاً لهم وكذلك فان التفويض هو إجراء وقـتي، بمعنى أنه محدد من حيث المدة وبالتالي ولايتسم بالإطلاق لأجل غير محدد، بل ينتهي بانتهاء المهمة التي تم إجراء التفويض بشأنها وان التفويض لا يتضمن تنازلاً كاملاً عن السلطة او التخلي عنها بشكل نهائي ويهدف الى اشتراك المفوض إليه في بعض سلطات المفوض مع فرض الرقابة والتوجيه من جانب المفوض. وان تفويض السلطة من مستوى أعلى إلى مستوى أدنى وليس العكس، أي أنه يمكن للرئيس تفويض عمله إلى موظفيه ولكن لا يمكن للموظفين تفويض عملهم إلى رئيسهم.

قائمة المراجع

- ١- نايف ، محمد،(١٩٩٢). عملية تفويض اتخاذ القرارات الإدارية في كليات المجتمع الحكومية والخاصة في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان.
- ٢- شاكر، مؤيد عبد الكريم،(١٩٨٤) تفويض السلطات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة بغداد.
- ٣- المنعم، عادل عبد ،(١٩٩٤) أساليب ممارسة السلطة الرئاسية والحلول والتفويض فيها، مجلة التنمية الإدارية.
- ٤- الطيب، احمد،(١٩٨٨) تفويض السلطة كأساس لتطوير الخدمة المدنية، مجلة الإداري.
- ٥- خليل، عثمان (١٩٥٧) التنظيم الإداري في الدولة العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية.
- ٦- دوحان ، صدام ، (٢٠٠٥) اختصاصات رئيس الوحدة الإقليمية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، العراق.
- ٧- إبراهيم، عامر ، (٢٠١٣) الإدارة اللامركزية الإقليمية في القانون العراقي، دراسة مقارنة مع القانون الاماراتي، بيروت.
- ٨- سلمان ، فوزي حسين ، اللامركزية الإدارية في العراق لها ما عليها، مجلة الوافدين للحقوق، المجلد ١٥ العدد ٥٥.
- ٩- غزاوي، قحطان خلف ، (٢٠٠٩) الواقع الدستوري لدولة الاتحاد المركزي، العراق نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت.
- ١٠- مولود ، محمد عمر ،(٢٠٠٤) قانون إدارة الدولة العراقية والنظرية العامة للفيدرالية، بحث مقدم الى مؤتمر القانونيين العراقيين المنعقد في أربيل
- ١١- الشكري، علي يوسف ،(٢٠١٥) رئيس الجمهورية في دستور ٢٠٠٥ العراقي، محاضرات في وزارة التخطيط العراقية.
- ١٢- الشكري، علي يوسف ، رئيس الدولة في الاتحاد الفدرالي، دراسة مقارنة.
- ١٣- رزاق ، وجناء،(٢٠٢٣) الضبط الإداري الخاص بالبناء والتعمير، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

<https://lark.uowasit.edu>.

bibliography

- 1- Nayef, Muhammad, (1992). The process of delegating administrative decision-making in public and private community colleges in Jordan, University of Jordan, Amman
- 2- Shaker, Muayyad Abdul Karim, (1984) Delegation of Authorities, Master's Thesis, College of Administration, University of Baghdad.
- 3- Al-Moneim, Adel Abd, (1994) Methods of exercising presidential authority and solutions and delegation thereof, Administrative Development Journal
- 4- Al-Tayeb, Ahmed, (1988) Delegation of authority as a basis for developing the civil service, Al-Edari Magazine.
- 5- Khalil, Othman (1957) Administrative Organization in the Arab State, League of Arab States, Institute of Higher Arab Studies
- 6- Dohan, Saddam, (2005) Competencies of the Head of the Regional Unit in Iraq, Master's thesis submitted to the College of Law, University of Baghdad, Iraq.
- 7- Ibrahim, Amer, (2013) Regional decentralized administration in Iraqi law, a comparative study with Emirati law, Beirut.
- 8- Salman, Fawzi Hussein, Administrative decentralization in Iraq has its share, Al-Wafideen Law Journal, Volume 15, Issue 55.

- 9- 9- Ghazawi, Qahtan Khalaf, (2009) The Constitutional Reality of the Central Union State, Iraq as a Model, Master's Thesis, College of Law, Tikrit University.
- 10- - Mawalud, Muhammad Omar, (2004) The Iraqi State Administration Law and the General Theory of Federalism, research presented to the Iraqi Law Conference held in Erbil.
- 11- Al-Shukri, Ali Youssef, (2015) The President of the Republic in the 2005 Iraqi Constitution, Lectures at the Iraqi Ministry of Planning.
- 12- Al-Shukri, Ali Youssef, Head of State in the Federal Union, a comparative study.
- 13- Razzaq, and Janaa, (2023) Administrative Control of Building and Urbanization, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences
<https://lark.uowasit.edu>.